فى أفق السياسة العالمية

بريطانيا وحوض البحر المتوسط

لم يكن الإنجليز السكسون يوما من الشعوب التى سكنت حوض البحر المتوسط ، وليس لهم فى هذا البحر مصالح تفوق مصالح الشعوب الأوربية أو الشرقية التى لها سواحل تلامس مياه هذا البحر ، ومع ذلك فقد حرصت بريطانيا منذ صار لها ممتلكات واسعة فى الهند على أن تكون لها السيادة فى هذا البحر . وليس معنى السيادة هنا أن تكون للدولة جيوش وأساطيل وقواعد ومطارات فحسب ، فقد توافر لفرنسا من هذه الوسائل فى البحر المتوسط أكثر مما توافر لبريطانيا ، وكان لإيطاليا منها فى بدء الحرب الأخير شئ كثير ، ولكن الدولتين لم تفيدا من ذلك فتيلا . ذلك لأن للبحر المتوسط بوابتين رئيسيتين تحكمان إغلاقه ، إحداهما عند قناة السويس شرقاً ، والأخرى عند جبل طارق غرباً . وإنما تكون السيادة للدولة التى تملك مفتاحى البوابتين أو أحدهما على الأقل . ولكن بريطانيا لم تكتف بالقبض على مفتاحى البوابتين ، بل أنشأت على طول طريق البحر محطات أو نقطاً بوليسية للحراسة تشرف منها على حركة الملاحة فى البحر وتلوذ بها عند الحاجة . وفى امتلاك انجلترا لكل من هذه المحطات دلالة على تطور خاص فى سياسة بريطانيا إزاء الموقف الدولى العام .

أما معقل جبل طارق فاحتلته انجلترا سنة ١٧١٣ بمقتضى معاهدة «أترخت» التى انتهت بها حرب الوراثة الأسبانية . وكانت انجلترا قد خشيت عاقبة انضمام قوات فرنسا وأسبانيا ضدها ، بعد أن صار فيليب الخامس حفيد لويس الرابع عشر ملكا على أسبانيا فسارعت باحتلال هذه النقطة الحصينة ، إمعانا فى إيلام عدوتها أسبانيا من جهة ، ولكى تشرف منها من جهة أخرى على طريق الملاحة إلى الشرق : طريق البحر المتوسط ، وطريق رأس الرجاء الصالح . وكانت انجلترا فى ذلك الوقت قد بدأت تنشر نفوذها فى الهند ، فأنشأت شركة الهند الشرقية وباتت الملاحة بين انجلترا وأملاكها فى الشرق تتطلب الحماية والتأمين .

وأما احتلال مالطة فكان فى سنة ١٨٠٠ وكان نابليون بونابرت قد لفت بحملته على مصر أنظار الدول إلى أهمية موقع مصر الحربى والجغرافى ، وإلى عظم شأن الطريق البرى إلى الشرق . فرأت انجلترا أن تكون لها قاعدة متوسطة بين جبل طارق ومصر ، ولم تجد صعوبة فى الاستيلاء على الجزيرة من يد الفرنسيين ، وكانوا قد احتلوها وهم فى طريقهم إلى مصر . وقد تأيد امتلاك انجلترا لمالطة فى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ .

ولما افتتحت قناة السويس سنة ١٨٦٩ وتحولت إليها طرق الملاحة المهمة بين الشرق والغرب ، لم تر انجلترا بدًّا من إنشاء محطة قريبة من منطقة القناة تشرف منها على أملاك تركيا فى شرقى البحر المتوسط . وكانت روسيا تعمل جاهدة فى ذلك الوقت على إضعاف تركيا وطردها من أوربا ؛ فانبرت انجلترا للذود عنها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وكان نصيب انجلترا فى مقابل ذلك أن نزلت لها تركيا عن جزيرة قبرص .

ثم وقعت الأزمة المالية فى مصر فى أواخر عهد الخديوى إسماعيل ، وقامت الثورة العرابية ، فدخلت انجلترا فى شؤون مصر المالية أولاً ، واشترت نصيب مصر فى أسهم قناة السويس ، ثم ما لبثت أن انفردت باحتلال البلاد سنة ١٨٨٢ وظلت من يومئذ تسيطر على القناة .

ولما ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بوادر الوعى القومى فى شعوب الشرق الأوسط العربى ، رأت انجلترا أن تحتفظ بفلسطين وشرق الأردن باسم الانتداب ، لتقوى مركزها فى الدفاع عن القناة من جهة ، ولترقب من جهة أخرى حركة التقدم العربى عن كثب .

والسياسة التقليدية التى سارت عليها انجلترا فيما يخص حوض البحر المتوسط أن تحول دون قيام دولة بحرية قوية تناهض النفوذ البريطانى فى ذلك البحر . وعلى هذا الأساس ظلت انجلترا طوال القرن التاسع عشر تعرقل مساعى روسيا فى التسلط على المضايق والتسرب منها إلى المياه الدافئة فى البحر المتوسط . ولم تفتر عزيمة انجلترا وتسترخ قواها إلا فى إبان الحرب العالمية الأولى حين أراد الحلفاء أن يضمنوا بقاء روسيا إلى جانبهم ، فمنتها انجلترا وفرنسا بالقسطنطينية والمضايق إذا ما انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وحلفائها ، وكان ذلك بمقتضى

معاهدة سرية عقدت فى لندن بين الدول الثلاث سنة ١٩١٥ . وقد جاءت الثورة البلشفية بعد ذلك فمحت فيما محت هـذه المعاهدة وكل أثر للسياسة القيصرية العتيقة .

وعلى هذا الأساس أيضاً حالت انجلترا دون تسلط فرنسا على الجزء الشمالى الغربى من مراكش ، حتى لا يتعرض مركزها فى جبل طارق لأى خطر ، وفضلت أن تكون أسبانيا الدولة الضعيفة نسبياً هى صاحبة النفوذ فى تلك المنطقة التى تواجه جبل طارق ، وفيها ثغران خطيران ، هما سبتة وطنجة . وقد أفلحت انجلترا فى جعل طنجة ميناء دولياً محايداً لا يجوز تحصينه أو تسليحه . وتطبيقاً لهذه السياسة أيضاً كانت وقفة انجلترا فى الماضى إلى جانب تركيا ضد محمد على الكبير حين آنست منه رغبة فى محالفة فرنسا ، وكان لمحمد على من القوة البحرية مايجعله عاملا خطيراً فى تهديد مركز بريطانيا فى البحر المتوسط لو انضم إلى فرنسا . واقتضت هذه السياسة أيضاً أن تعمل انجلترا قدر طاقتها على إضعاف النفوذ الفرنسى فى مصر والقناة ، حتى لا يفلت من يدها مفتاح البوابة الكبرى التى اصطنعتها الهندسة الفرنسية وتحكمت بها فى الملاحة بين المحيطين الاطلنطى والهندى . وما فتئت انجلترا تعمل والظروف تؤازرها حتى أبعدت فرنسا عن الميدان ، وما لبثت هذه أن ارتبطت مع انجلترا فى سنة ١٩٠٤ بالاتفاق الودى الشهير . ولو أن اتفاقاً مثل هذا كان قد تم فى القرن التاسع عشر بين فرنسا وروسيا بدلا من انجلترا لتعرضت سيادة انجلترا فى البحر المتوسط لأعظم خطر .

وكانت هذه السياسة التقليدية التى اتبعتها انجلترا فى حوض البحر المتوسط إنجيلا آمنت به جميع الحكومات الانجليزية التى تعاقبت على الحكم على اختلاف أراء رجالها ومذاهبهم السياسية . ففى عهد حكومة « الهويج » أو الأحرار القدماء أيام الوزير بالمرستون استولت انجلترا على ميناء عدن وعلى جزيرة بريم ، وكلاهما تتحكمان فى مدخل البحر الأحمر من ناحية المحيط الهندى ، وما البحر الأحمر فى حقيقة الأمر بعد شق القناة ، إلا امتداد للبحر المتوسط . وفى عهد حكومة المحافظين أيام الوزير دزرائيلى (بيكنسفيلد) احتلت انجلترا جزيرة قبرص . وفى عهد وزارة الأحرار برياسة غلادستون احتل الانجليز مصر ، وأخذ المصريون يجلون عن السودان تمهيداً لإعادة فتحه بأيدى المصريين والانجليز معاً .

وظلت انجلترا معتزة بمركزها فى البحر المتوسط ، لا يؤرقها همّ فاشى ولا يقضّ مضجعها كابوس نازى حتى أوشك فجر القرن العشرين أن ينبلج ، وعندئذ اختفى الخطر الروسى الذى كان وحده الشغل الشاغل للسياسة الانجليزية . فقد انهزمت روسيا أمام اليابان برّاً وبحراً فى سنة ١٩٠٥ وانعقدت المحالفة الروسية الانجليزية سنة ١٩٠٧ وبدأت ألمانيا تتحدى انجلترا وتحل محل روسيا فى مناهضاتها للسيادة البريطانية . وحاول الإمبراطور وليم الثانى أن يمكن لألمانيا فى جزء من مراكش أسوة بفرنسا أو إيطاليا التى كانت تنصب شباكها وقتئذ لاحتلال طرابلس ، ولكن السياسة البريطانية كانت واقفة بالمرصاد ، فخيبت مساعى ألمانيا ولم تفد شيئاً من زيارة الإمبراطور لميناء طنجة عام ١٩٠٥ ، ولا من إرسالها إحدى سفنها الحربية أمام ميناء أغادير سنة ١٩١١ . وكادت الحرب تنشب فى هاتين الأزمتين بين ألمانيا وفرنسا لو لم تسارع انجلترا إلى نجدة فرنسا وإعلان عزمها صريحاً على منع ألمانيا من النزول بقواتها فى أى جزء من أرض إفريقية الشمالية . ولما أخفقت سياسة ألمانيا فى البحر المتوسط اتجهت نحو الشرق وركزت جهودها فى إنجاز مشروع الزحف إلى الشرق من برلين إلى بغداد ومنها إلى الخليج الفارسى ، وكادت ألمانيا تصل إلى مبتغاها لو لم تنشب الحرب العالميه الأولى .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى لم يكن يهدد مركز بريطانيا فى البحر المتوسط سوى خطر سلاح الغواصات الألمانية ، وكان خطراً داهماً حقّاً فاجأت به ألمانيا العالم لا فى البحر المتوسط وحده بل فى المحيط الاطلنطى أيضاً ، وحيثما وجدت الغواصات مسالك لها فى عرض البحار والمحيطات . وقد اضطرت انجلترا أمام هذا الخطر أن تحول ملاحتها من البحر المتوسط والقناة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، وأن تشدد النكير على ألمانيا وحلفائها بما فرضته من الحصر البحرى على موانيها .

وكان خطر سلاح الغواصات من جانب ألمانيا وتنفيذ مبدأ الحصر البحرى من جانب بريطانيا على المحاربين والمحايدين جميعاً من أهم المسائل التى استرعت اهتمام ولسون رئيس الولايات المتحدة ، فما كادت بشائر النصر تلوح فى جانب الحلفاء على أثر انضمام أمريكا إلى صفوفهم حتى أعلن على رءوس الملأ مبادئه

الأربعة عشر الشهيرة . وكان مما أعلنه فى النقطة الثالثة أن حرية الملاحة مكفولة للجميع فى الحرب وفى السلم إلا إذا كان الحصر البحرى نتيجة قرار من هيئة دولية لتنفيذ ميثاق دولى .

ومع أن هذا المبدأ لم يواجه أى نقد أو اعتراض من جانب الحلفاء عند ما كانت رحى الحرب تدور ، فإن شروط الصلح قد أغفلته فلم تشر إليه بشىء ؛ وذلك لتمسك انجلترا بذلك الحق الذى تستمده من تفوقها البحرى الذى يتيح لها فى زمن الحرب فرصة مضايقة أعدائها بعدم توصيل المؤن والذخائر التى ترد إليهم من حلفائهم أو من الدول المحايدة .

ولما كانت انجلترا حريصة على التمسك بهذا الحق ، لاعتمادها الكلى فى موارد غذائها على واردات مستعمراتها والبلاد الأجنبية ، ولاضطرارها فى مقابل ذلك إلى تصدير مصنوعاتها إلى الخارج ، ولأن الأسطول هو الوسيلة الوحيدة لربط شتات أجزاء إمبراطوريتها الواسعة — فإن الدول المجتمعة فى مؤتمر السلم لم تجد مسوغاً لإثارة الخلاف بين بعضها وبعض بسبب النص على مبدأ حرية البحار لا سيما أن تقرير مبدأ حرية البحار لا يهم الدول إلا فى أثناء الحرب ؛ وعلى ذلك وضعت معاهدة ڤرساى وليس فيها قيد يحد من سيادة بريطانيا البحرية لا فى البحر المتوسط ولا فى غيره من البحار .

وخرجت انجلترا من الحرب العالمية الأولى وقد زادت مسئوليتها فى البحر المتوسط زيادة كلفتها دما غالياً ونفقات طائلة فى سبيل صيانته والذود عنه ؛ فقد حملت على عاتقها مهمة الانتداب على فلسطين رغم تعقد شؤونه بسبب مشكلة الوطن القومى لليهود ، وجعلت من ميناء حيفا وطرابلس نهايتين لأنابيب البترول الذى تنتجه العراق من آبار الموصل وكركوك — الأولى لإمداد السفن الانجليزية ، والثانية لإمداد السفن الفرنسية ، وكان هذا أهم ما أفادته انجلترا من انتدابها فى المشرق .

أما فيما عدا ذلك فلم تجن انجلترا من فلسطين سوى الحوادث الدامية والثورات المتعاقبة وقيام مشكلة قومية تعد من أعقد وأشد ما واجهه العالم من مشكلات الشرق الأوسط . ولو قد برّ الحلفاء بوعودهم للعرب فى أثناء الحرب العالمية الأولى فأقاموا اتحاداً عربياً مستقلا يجمع بين فلسطين وغيرها من الدول العربية المجاورة ، لما تفاقم خطر مشكلة الصهيونيين إلى الحد الذى نراه الآن ؛ لأن

اليهود الذين عاشوا مع العرب جيراناً وأصدقاء قروناً طويلة كانوا يستطيعون أن يتفاهموا مع العرب رأساً على شروط إقامتهم دون حاجة إلى حشرهم حشراً فى ذلك الإقليم الضيق المجدب من الأرض، حتى أضحت فلسطين أضعف وأخطر حلقة فى مجموعة دول الشرق الأوسط.

وظلت الحال كذلك فى حوض البحر المتوسط حتى اكفهر جو السياسة الدولية سنة ١٩٣٥ وقامت إيطاليا الفاشية تتحدى بريطانيا وعصبة الأمم بهجومها على أثيوبيا، وباتت الحرب متوقعة بين إيطاليا وبريطانيا. ولكن موسلينى كان على يقين بأن بريطانيا وحدها لن تستطيع التعرض لإثارة حرب أوربية لم تتخذ لها عدتها، وبأن الرأى العام البريطانى الجانح إلى السلم لا يرضى أن يخوض غمار حرب طاحنة من أجل سبب ثانوى فى أهميته كالحبشة.

وعلى ذلك مضى موسلينى فى مشروعه غير مكترث بتوقيع العقوبات الاقتصادية ولا بالتهديدات الجوفاء التى كانت تتناقلها الصحف إذ ذاك، كحشد الأسطول الإنجليزى فى ميناء الإسكندرية، وإمكان إغلاق القناة فى وجه إيطاليا. وقد اضطرت بريطانيا وسائر الدول فى النهاية إلى الاعتراف بالأمر الواقع وقيام الإمبراطورية الإيطالية فى الحبشة

ولكن الأزمة الحبشية قد فتحت عيون الإنجليز على الهاوية التى تردّت فيها سياسة التأمين الجمعى التى ابتدعتها عصبة الأمم، فأدركوا أنه لا سبيل إلى تفادى الحرب المقبلة حتما إلا بالاستعداد لها؛ فقد كشفت الأزمة الغطاء عن ضعف بريطانيا وعظم استعداد إيطاليا وخاصة فى الجو والبحر؛ إذ تضاعف عدد غواصاتها إلى أربعة أمثاله، كما تضاعفت عدد مدمراتها، هذا فضلا عن السفن الحربية الصغيرة الخفيفة التى أنشأتها إيطاليا بكثرة خصيصاً للعمل فى البحار الضيقة، وفضلا عن تحصينها جزيرة پنتللاريا بين مالطة وصقلية وساحل تونس.

وزادت الحال حرجا فى البحر المتوسط عند ما قامت الحرب الأهلية فى أسبانيا بين الوطنيين تؤيدهم إيطاليا وألمانيا، والجمهوريين تشد أزرهم فرنسا وروسيا، وكان البحر المتوسط مسرحا لعبت فيه القوى البحرية دوراً هاما، فاستطاعت إيطاليا أن تحتل جزيرتى ميورقا وابيزة من جزر البليار التابعة لأسبانيا. وقيل فى ذلك الوقت إنها تعتزم الاحتفاظ بميورقا حتى تقطع على فرنسا

خط مواصلاتها مع أملاكها فى إفريقية الشمالية . وكذلك احتلت ألمانيا ميناء فرول فى شمالى أسبانيا الغربى ، وحصنت ميناء سبته على ساحل مراكش الأسبانية فى مواجهة جبل طارق .

وعلى ذلك لم يبق شك فى أن توازن القوى فى البحر المتوسط قبيل الحرب الأخيرة قد اختل ، وأن سيادة بريطانيا فى هذا البحر أو على الأقل فى القسم الغربى منه قد أصبحت مهددة بأعظم الأخطار . ولم يعد ثمة شك فى أنه إذا قامت الحرب ، فإن فرنسا ستشغل بمصيرها فى أوربا وتترك بريطانيا وحدها تضطلع بمهمة الدفاع عن مراكزها فى البحر شرقا وغربا . وهيهات للأسطول البريطانى وحده أن ينال من قوى المحور مجتمعة فى بحر ضيق كالبحر المتوسط .

وفعلا ما كادت تندلع نيران الحرب وتنضم إيطاليا إلى حليفتها ألمانيا بعد كارثة فرنسا حتى أصبح حوض البحر المتوسط فى عزلة شبه تامة وخاصة فى قسمه الغربى ، واضطرت بريطانيا أن تحول خطوط ملاحتها حول رأس الرجاء الصالح ، واستمرت كذلك حتى خرجت إيطاليا من نطاق المحور فى صيف سنة ١٩٤٣ ولقد كان لانهزام فرنسا ، وقيام حكومة فيشى بالانفاق مع ألمانيا أثر كبير فى ضياع النفوذ البريطانى فى حوض البحر المتوسط ؛ إذ خسرت بريطانيا أسطول حليفتها القديمة فرنسا وأصبح الطريق إلى مصر واليونان ممهداً أمام إيطاليا . وما لبثت ألمانيا أن انقضت على البلقان فاكتسحت أمامها يوغوسلافيا واليونان ، ثم هاجم جنودها كريد من الجو واستولوا عليها فجأة بفضل تفوقهم فى الطيران ، وباءت بريطانيا بخسائر فادحة رغم انتصارها البحرى الموقت على الأسطول الإيطالى فى موقعتى تارنتو وماتپان .

واستغل الألمان تفوقهم الظاهر فى البحر المتوسط فأنزلوا على سواحل ليبيا طائراتهم ودباباتهم وجيوشهم وعتادهم ، وزحفوا شرقاً مطاردين أمامهم القوات الإنجليزية . وكانت آلهة النصر فى ذلك الوقت تؤثر الألمان وترفرف فوق رءوسهم وتقودهم من فتح إلى آخر حتى وقف هتلر وسط هالة من المجد يفاضل بين خطتين كلتاهما تدفعه إلى عرش السيادة العالمية ، إذ كان عليه أن يختار بين اختراق تركيا إلى آسيا ، ومهاجمة روسيا من الغرب .

وشاءت الأقدار التى لا تغلب أن يختار روسيا — تلك التى أذلت نابليون من قبل ، فأمر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٤١ أن تضرب روسيا على جبهة يبلغ طولها ألف ميل .

ثم لم يمض بعد ذلك إلا أشهر حتى دخلت أمريكا الحرب ودارت معركة العلمين، وكانت الحد الفاصل بين الهزيمة والنصر، فنزلت جيوش الحلفاء فجأة على سواحل إفريقية الشمالية من كاسابلانكا ورباط على الأطلنطى ومن وهران والجزائر على البحر المتوسط، وضاعفت أمريكا وانجلترا عملهما فى إنتاج الطائرات والدبابات وفى مكافحة الغواصات حتى فاق إنتاجهم ما كانت تستطيعه ألمانيا وأتباعها، وكانت الحرب قد سلخت قرابة أربعة أعوام.

ثم جاءت فترة خشى معها الحلفاء أن تضع ألمانيا يدها على الأسطول الفرنسى الرابض أمام ميناء تولون فى البحر المتوسط. وفجأة انقلب أمير البحر الفرنسى دارلان على حكومة ڤيشى فأمر بضم الأسطول إلى جانب الحلفاء، ولكن الضباط البواسل ترددوا بين سياستين كلتاهما شر، فآثروا الموت على العار والاستسلام، وأغرقوا الأسطول.

وبذلك استطاع الحلفاء أن يوالوا انتصاراتهم على طول ساحل إفريقية الشمالية؛ فكان إيزنهور الأمريكى القائد الأعلى لجيوش الحلفاء يقف من مراكش شرقاً وألكسندر ومونتجمرى يطويان فيافى طرابلس غرباً، حتى قضوا فى النهاية على قوات المحور عند تونس وبنزرت، وأصبح الوثوب إلى جزيرتى پنتلاريا وصقلية ومنها إلى إيطاليا حقيقة متوقعة، وقد كان منذ شهور قليلة حلماً لا يصدقه العيان.

وقد كشفت الحرب الأخيرة عن أمرين على جانب عظيم من الأهمية: أولهما أن الجزر فى البحر المتوسط معاقل وحصون لا تغلب، وأن إخضاعها أمر محفوف بأشد الأخطار وبالغ منتهى الصعوبة؛ فقد ثبتت جزيرة مالطة أمام هجمات الأعداء المتوالية، كما ثبت الألمان فى جزيرة كريد، والطليان والألمان فى جزر الدوديكانيز، ولم يستطع أحد الجانبين بلوغ مأربه حول هذه القلاع الرواسى أما الأمر الثانى فاستخدام الطائرات لتكمل عمل الغواصات؛ فقد ظهر أن تنسيق الجمع بين السلاحين فى بحر ضيق المسالك كثير الخلجان كالبحر المتوسط لا بد أن يتيح لصاحبه تفوقاً ظاهراً بدت آثاره جلية فى أثناء الحرب. وكان تفوق انجلترا فى شرق البحر المتوسط من أهم العوامل التى ساعدت الحلفاء على الاحتفاظ بسواحل بلاد الشرق وإحباط مساعى الألمان فى آسيا

من ذلك كله يتضح أن القول بأن البحر المتوسط مع قناة السويس هو بمنزلة

الشريان للإمبراطورية البريطانية وصف مبالغ فيه كثيراً ؛ فالشريان إذا انقطع أو بتر انعدمت الحياة . وقد برهنت الحربان العالميتان الماضيتان على استطاعة الإمبراطورية البريطانية أن تعيش وتقوى رغم استغنائها عن استعمال هذا الشريان مدة بلغت فى الحرب الأخيرة أكثر من أربع سنوات . ذلك لأن هناك طرقاً أخرى تربط انجلترا بأملاكها وحلفائها ، وأهمها طريق رأس الرجاء الصالح ، وهو لا يستغرق من الوقت الآن أكثر مما كان يستغرقه طريق البحر المتوسط فى بدء افتتاح القناة .

وتتلخص الصعاب التى تواجهها بريطانيا فى حوض البحر المتوسط ، عدا ما ذكرنا ، فى أن أسبانيا لم تنس جبل طارق ، وأنه رغم مرور أكثر من قرنين ونصف قرن على احتلال انجلترا لهذه القلعة الحصينة ، فإن الشعور الوطنى فى أسبانيا لا يستسيغ الاحتلال الأجنبى لجزء من أرض الوطن . ولا بد أن تظهر آثار هذا الشعور يوماً ما .

أما قناة السويس فإن عقد الشركة سينتهى فى سنة ١٩٦٨ وحينئذ تصبح القناة ملكا لمصر صاحبة الفضل وسيدة الأرض التى حفرت فيها . ومع أن القناة طريق بحرى حر لجميع الدول فى السلم وفى الحرب ، فلا بد من تقرير هذه القاعدة فى معاهدات الصلح التى ستبرم قريباً حتى يزول أثر المعاهدة المصرية الانجليزية المنعقدة سنة ١٩٣٦ والتى انفردت فيها بريطانيا بميزة الدفاع عن القناة إلى جانب مصر . على أنهم مع ذلك يزعمون أن بريطانيا تفكر فى حفر قناة أخرى تصل بين العقبة فى شرق الأردن وغزة فى فلسطين ، حتى لا تتعرض مصالحها للخطر متى آلت القناة لمصر . وإنا لنستبعد إمكان تحقيق هذا الزعم ، لا لضخامة المشروع وطول القناة وعظم نفقاته من غير مسوِّغ ، بل لأن الحلفاء مقيدون بتنفيذ المادة السابعة من ميثاق الأطلنطى التى تقول إن الصلح كفيل بأن يمكن للناس جميعاً أن يجتازوا البحار والمحيطات بدون عائق . ومعنى هذا أن تكون المضايق والمسالك المائية جميعاً تحت رقابة مجلس الأمن ، فلا يعقل أن تحفر قناة عالمية جديدة لتكون تحت سيطرة دولة بعينها . على أن مصر ستكون متى آلت إليها القناة حارسة لها بتوصية من مجلس الأمن وبرضاء بريطانيا وسائر أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

وليس فى مالطة الآن أثر للحركة التى كانت ترمى إلى الانضمام إلى إيطاليا. وأما فى جزيرة قبرص فالسكان موالون للإنجليز، ولكن الكثرة العظمى منهم تود الانضمام إلى اليونان أمهم الكبرى. وكذلك الشأن فى رودس وجزر الدوديكانيز التى كانت تابعة لإيطاليا، ففيها أقليات من الأتراك، ومعظم السكان يونانيون جنساً ولغة ودِيناً.

ولكن يبدو أن روسيا منذ اختل التوازن السياسى فى حوض البحر المتوسط بخروج الطليان من مضمار التنافس البحرى، قد بدأت تحاول تصحيح الميزان وتطالب لنفسها بقواعد فى البحر المتوسط؛ فقد ضاقت روسيا ذرعا بتجمد مياه البحار المحيطة بها فى معظم شهور السنة، وتريد أن يكون لها منفذ إلى البحر المتوسط وقواعد فى مختلف أنحائه باسمها أو باسم حليفاتها. فإذا تشبثت تركيا بمفتاح البوابة الجانبية عند الدردنيل وصمم الحلفاء على إقصاء روسيا عن الوصاية فى ليبيا أو رودس أو جزر الدوديكانيز، فأكبر الظن أن روسيا ومعها أمريكا والدول الصغرى لن تهدأ لها ثائرة حتى ترى مفاتيح بوابات هذا البحر قد حطمت، ومنافذه جميعاً قد أصبحت محايدة وحرة للجميع فى السلم وفى الحرب.

محمد رفعت